مشروع نيوم وقمع قبيلة الحويطات المستمر

قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة 30 عامًا، ضد المسن من قبيلة الحويطات، محمد محمود سليمان الطقيقي، المعروف بـ"أبو فدوى الحويطي".

ولفتت منظمة القسط لحقوق الإنسان أن القرار" يعكس التحديث الأخير في عدد الأحكام القياسية التي صدرت بحق أفراد قبيلة الحويطات بسبب التعبير عن رفضهم لعمليات الإخلاء غير القانونية المرتبطة بمشروع نيوم".

هذا وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية، قضت بإعدام ثلاثة أفراد من قبيلة الحويطات، قبل أيام. وذكرت منظمة "القسط" لحقوق الإنسان، أن المحكمة قضت بإعدام شادلي الحويطي، وعطا الله الحويطي، وإبراهيم الحويطي، وذلك في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وشادلي الحويطي هو شقيق الناشط عبد الرحيم الحويطي الذي قتلته السلطات في العام 2020، لرفضه إخلاء منزله في قرية الخربة شمالي غرب "السعودية".

واندلعت أزمة الحويطات مع النظام السعودي قبل نحو ثلاثة أعوام، مع بدء أعمال إزالة القرى التي تنوي السلطات ضمها إلى مشروع مدينة "نيوم".

ونشط شادلي الحويطي في أعقاب مقتل شقيقه، واعتقال عدد من أفراد عائلته، لتعتقله السلطات في العام 2021. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، قالت منظمات حقوقية، إن السلطات قضت بأحكام سجن عالية ضد أفراد آخرين من الحويطات، وصلت إلى نحو 50 عاما ضد بعضهم.

يذكر أن المنظمة كانت قد نشرت تقريرا كشفت من خلاله الجانب المظلم من مشروع نيوم، وأفادت بأن النظام السعودس أقدم النظام السعودي على الحصول على سندات الملكية الأراضي التي أرادتها بهدوء قبل الإعلان عن مشروع نيوم.

وأكدت على أن السلطة اعتمدت الإكراه والتهديد للتمكن من إجلاء الأهالي، واعتقل أثناء ذلك العشرات وقتل المحتج البارز عبد الرحيم الحويطي رمّيا بالرصاص في منزله.

ومارست السلطات منذئذ سياسات مغرضة وتمييزية متعلقة بإعادة التوطين والتعويض.

وأفاد التقرير بأن سكان المنطقة المختارة لتطوير نيوم عن قلقهم إزاء أرضهم منذ أبريل 2017، عند تعليق عمليات نقل ملكية الأراضي وتجديد الترخيص.

ويرجع ذلك إلى حصول صندوق الاستثمارات العامة السعودي مسبقا على سند ملكية المنطقة بأكملها، قبل الإعلان عن مشروع نيوم للعموم في 24 أكتوبر 2017 .

وعلى إثر الإجراءات التي اتخذها السكان المحليون، بما في ذلك اللجوء إلى إمارة تبوك وإطاق حملة في تويتر عبر وسم #متضرري_صندوق_الاستثمارت وتقديم المعارض للديوان الملكي، أخبرتهم السلطات بأن الشائعات المتعلقة بعمليات اإلخاء ال أساس لها من الصحة، في حين أن أعمال البناء كانت في الواقع قد بدأت منذ يناير 2018 َ في بناء القصور وتوافد على المنطقة 40 ألف عامل يتبعون لثلاث شركات وهي نسمة والبواني وإزميل التركية.

وخلال عام 2019، زار سلمان نيوم واستجم لمدة شهر في هذه القصور وبدأ توافد

السياح الأجانب لزيارة بعض الأماكن مثل "جبل اللوز" و"عين موسى" و"طيب اسم" شمال قرية مقناء".

وتابع التقرير " تحققت مخاوف السكان المحليين حينما قامت إمارة تبوك بجمع أهالي سكان قرية الخريبة وشرما وقيال في الأول من يناير 2020 وأبلغتهم بقرار الترحيل، لبناء مشروع نيوم العماق على أراضيهم.

وعلى الرغم من إعراب الأهالي عن معارضتهم للقرار، واقتراح البعض من أبناء القبيلة حلولا أخرى غير التهجير القسري مثل عمل مخطط قريب في المنطقة عوضا عن ترحيلهم، بما في ذلك في مؤتمر عقد في 7يناير، وفي غضون أسبوعين تفاجأ سكان المنطقة بوصول لجان من وزارة التنمية الاجتماعية إلى المنطقة بعد الإعلان عن أمر الإخلاء.

ووضعت لافتات في الشوارع تطلب من السكان أن يلتحقوا بمقر اللجان لتحديد ممتلكاتهم في السجل العقاري والتنازل عنها. وفي الوقت نفسه، التقى السكان المحليون بممثلي لجان التنمية االجتماعية وأعربوا مجددا عن اعتراضهم.

وفي مارس 2020، بدأت السلطات بحملة اعتقالات لبعض الأعيان الذين التقوا باللجان المعنية، أحيانا من خلال إرسال مجموعات مكونة من أكثر من 40 مركبة في آن واحد، لاقتحام منازل أولئك المقاومين للإخلاء ومداهمتها، بهدف إخافة الناس والضغط عليهم للمثول أمام اللجان والموافقة على إجلائهم من منازلهم دون وجه حق.

واعتقل عشرون شخصا على الأقل من السكان، وقد اعتقل كل من عبد الإله بن رشيد الحويطي ورشيد إبراهيم الحويطي وعبدالإله بن إبراهيم الحويطي بسبب دفاعهم عن الطفل المختطف سالم بن رشيد الطقيقي. واختطف الطفل في سيارة مدنية، ولكن عندما اقتفى أفراد من عائلته أثر المختطفين في محاولة لتحرير الطفل، تبين أن المختطفين كانوا من جهاز المباحث. وقالوا إن الطفل قد أخذ ليحبس بعدما كتب على الجدران عبارة "لن نرحل".

سياسة التعويض التعسفية والمضللة:

بيّن التقرير أن النظام السعودي، وبعد قتله لـ عبد الرحمن الحويطي، الذي رفض السماح للجنة

العقارية بالدخول إلى منزله لجرد الممتلكات تمهيدا لشرائها وقتل في اليوم التالي على يد قوات النظام، أقدم على منح إمارة تبوك حوافزا مالية لبعض الشيوخ والقبائل المعينين من قبل الحكومة وغيرهم من أعيان قبيلة الحويطات، لتنظيم فعالية يدينةن فيها علانية أفعال عبد الرحيم.

وكشفت المنظمة الحقوقية عن حصول الحاضرين في الاجتماع الذي دعتهم إليه الإمارة على 27 ألف دولار لكل شخص، و80 ألف دولار لكل شيخ في سبيل شراء موافقتهم، والمشاركة في دعاية تخللها مهرجان جماهيري على نطاق صغير تبرؤوا فيه رسميا من عبدالرحيم.

وذكر التقرير أن السلطات رفضت طلبات الأهالي بتوطينهم في موقع قريب، ومنحوا بدل ذلك تعويضا بقيمة 165 ألف دولار لكي ينتقلوا إلى مساكن جديدة بأنفسهم وفي مواقع أبعد.

ومع ذلك، أشارت المنظمة إلى أن بعض التقارير أفادت أن بعض السكان منحوا تعويضا لا يتجاوز 4500 دولار.

وأكدت القسط على سياسة السلطات التمييزية والمضللة المتعلقة بالتعويض، حيث تم استدراج الناس للتنازل عن ملكياتهم برؤية شخصيات معروفة تحصل على تعويض بالملايين.

وأشار التقرير إلى أن الأفراد الذين يقبلون التعويض مجبرون على توقيع وثيقة تنازل تبرئ الحكومة من أي تهمة متعلقة بالتهجير القسري.